وهذا ينافي الاختيار قلنا ممنوع فان الوجوب بالاختيار محقق للا
ختيار لا مناف له وايضا منقوض بافعال الباري تع فان قيل لا معنى
لكون العبد فاعلا بالاختيار الا كونه موجدا لافعاله بالقصد والا
رادة وقد سبق ان الله تع مستقل بخلق الافعال وايجادها ومعلوم
ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين قلنا لا كلام في
قوة هذا الكلام ومتانته الا انه لما ثبت بالبرهان ان الخالق هو الله
وبالضرورة ان لقدرة العبد وارادته مدخلا في بعض الافعال كحركة
البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق
الى القول بان الله تع خالق الافعال والعبد كاسبه وتحقيقه
ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تع
الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن
بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تع بجهة الايجاد ومقدور
العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان لم نقدر
على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد
بخلق الله تع وايجاده مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار ولهم

ولهم في الفرق بينهما عبارات مثل ان الكسب وقع بآلة والخلق لا بآلة
والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته والكسب لا يصح
انفراد القادر به والخلق يصح فان قيل قد اثبتم ما نسبتم الى المعتزلة من
اثبات الشريك قلنا ان الشركة ان يجتمع اثنان على شيء واحد وينفرد كل
منهما بما هو له دون الآخر كشركاء القرية والمحلة وكما اذا جعل العبد خالقا
لافعاله والصانع خالقا لسائر الاعراض والاجسام بخلاف ما اذا اضيف
امر الى شيئين بجهتين مختلفتين كالارض تكون ملكا لله تع بجهة التخليق
وللعباد بجهة ثبوت التصرف وكفعل العبد ينسب الى الله تع بجهة الخلق
والى العبد بجهة الكسب فان قيل فكيف يكون كسب القبيح قبيحا سفها
موجبا لاستحقاق الذم بخلاف خلقه قلنا لانه قد ثبت ان الخالق حكيم
لا يخلق شيئا الا وله عاقبة حميدة وان لم نطلع عليها فجزمنا بان ما نستقبحه
من الافعال قد يكون فيها له حكم ومصالح كما في خلق الاجسام الخبيثة
الضارة المؤلمة بخلاف الكاسب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح
فجعلنا كسبه للقبيح مع ورود النهي عنه قبيحا سفها موجبا لاستحقاق الذم
والعقاب والحسن منها اي من افعال العباد وهو ما يكون متعلق